

تُسارع الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة إلى الأشخاص الفارين من العنف في الأنبار

(بغداد 19 أبريل / نيسان 2015): تُسارع الوكالات الإنسانية في تقديم المساعدة إلى أكثر من 90,000 شخص ممن فروا جراء الإشتباكات في محافظة الأنبار.

وفي هذا الصدد، صرحت ليز غراندي، المنسق الإنساني للأمم المتحدة في العراق "تُكمن أولويتنا القصوى في تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى الأشخاص الفارين، ويُعتبر كل من الغذاء والماء والمأوى من الأولويات الأكثر أهمية".

المدنيون يفرون من الرمادي والبو فراج والبو عيضة والبو ذياب ويتجهون نحو الخالدية وعامرية الفلوجة وبغداد، والكثير منهم سيراً على الأقدام.

وأضافت ليز غراندي " إن رؤية الأشخاص وهم يحملون القليل من الأشياء ويسرعون للمناطق الآمنة هو أمر مفرح"، نحن في غاية القلق بشأن سلامة الناس؛ إن الوضع مأساوي، ولا يمكن إنقاذ حياة الناس، إلا من خلال إتخاذ إجراءات عاجلة".

وقد هرعت الوكالات الإنسانية لتقديم المساعدة. ويعمل برنامج الأغذية العالمي (WFP) على توزيع حصص الإستجابة الفورية، التي تكفي لمدة ثلاثة أيام إلى 41,465 شخصاً في الرمادي، فيما تم توزيع الحصص إلى 8,750 شخصاً من النازحين الجدد في بغداد.

كما وزعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) مستلزمات الإغاثة الأساسية لحوالي 1,000 أسرة في عامرية الفلوجة وبغداد، وقد أعدت الخطط لتوزيع 2,000 مجموعة أخرى في الأيام المقبلة.

وقد وزع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 12,150 مجموعة من آليات الإستجابة السريعة في الأيام القليلة الماضية لتغطية الإحتياجات الفورية لـ 85,000 شخص. وتتضمن كل مجموعة مواد النظافة للبالغين و 12 لتراً من الماء. وهناك 39,000 مجموعة إضافية جاهزة للتوزيع على مدى الأسبوعين المقبلين، وهي كافية لتلبية الإحتياجات الفورية لـ 273,000 شخص.

تعمل منظمة الصحة العالمية على مساعدة وزارة الصحة في تقديم الخدمات الطبية في الخطوط الأمامية. وقد أرسلت ست سيارات إسعاف مزودة بموظفي الصحة في حالات الطوارئ إلى المنطقة الواقعة حول جسر بزيب، كما سُنصل يوم غد عيادتين صحييتين متنقلتين إلى الموقع.

وكان قد نزح ما لا يقل عن 2.7 مليون عراقي منذ شهر يناير / كانون الثاني عام 2014، بما في ذلك 400,000 من محافظة الأنبار، مما يجعل أزمة العراق أحد أشد الأزمات الإنسانية تعقيداً في حالات الطوارئ في العالم اليوم. وتعمل الوكالات الإنسانية تحت قيادة حكومة العراق على تنسيق الاستجابة من خلال المركز الحكومي للتنسيق والرصد المشترك.

وقالت غراندي "تفعل ما في وسعنا لتقديم المساعدة ولكن العملية الإنسانية في العراق تعاني من نقص حاد في التمويل".

في الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة، ستواجه 60% من البرامج التي يدعمها الشركاء في المجال الإنساني حالة تقليص أو إيقاف ما لم يتم تلقي التمويل اللازم. وإن تأثير هذا على ضحايا العنف سيكون كارثياً.

وأكدت غراندي " نطلب من الجميع تقديم المساعدة الممكنة والمساهمة في تمويل العملية الإنسانية".